

من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع : توضيحات جبائية

المرجع : مكتوبكم بتاريخ 06 مارس 2014

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركتكم " المختصة في تجميع الجلود الخام ثم بيعها للدباغين، تتزوّد بهذه الجلود لدى قصابين بسطاء تتعاملون معهم على أساس قسائم تسليم بضائع باسم الشركة تحمل أسماءهم وعناوينهم، فطلبتكم معرفة مدى ملاءمة طريقة تعاملكم مع المزوّدين المذكورين للتشريع الجبائي الجاري به العمل.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّه عملا بالتشريع الجبائي الجاري به العمل، يشمل واجب الفوترة كلّ الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين الخاضعين لواجب إيداع التصريح بالوجود بما في ذلك الأشخاص المتعاطين لمهن غير تجارية بصرف النظر عن نظامهم الجبائي لكن باستثناء الخاضعين للضريبة على الدخل حسب النظام التقديري.

هذا، وقد تمّ بمقتضى الفصل 45 من القانون عدد 54 المتعلق بقانون المالية لسنة 2014 إرساء واجب الفوترة المنصوص عليه بالتشريع الجبائي الجاري به العمل على الأشخاص الخاضعين للنظام التقديري بعنوان عملياتهم المنجزة التي تفوق قيمتها 500 دينار.

وعلى هذا الأساس، وباعتبار أنّ عمليات بيع الجلود تندرج ضمن النشاط التجاري الذي يستوجب إيداع التصريح بالوجود فإن اقتناء اتكم لدى القصابين يتعين أن تكون مبررة بفواتير مطابقة للتشريع الجاري به العمل إلا في صورة ما إذا تمّ الاقتناء لدى الخاضعين للضريبة حسب النظام التقديري ولم تتجاوز قيمة الفاتورة 500 دينار، حيث يمكن طرح قيمة

الشراءات التي تنجزها شركتكم مع القضايين المذكورين على أساس وصولات شراء تتضمن وجوبا البيانات التالية:

- تاريخ العملية،
- تعريف الحريف وعنوانه وهويته،
- ذكر نوعية البضاعة وكميتها مع الثمن.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

~~المدير العام للدراسات~~
والتشريع السريسي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي